

موجز الأخباري الأسبوعي

بتاريخ

20/6/2021



01 السعودية تحتل المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر "ثقة المستهلك بتوجهات الاقتصاد المحلي".

وفقًا للتقرير الشهري الذي تصدره شركة "إبسوس" فإن السعودية تصدرت في مايو 2021م 23 دولة في مؤشر "ثقة المستهلك بتوجهات الاقتصاد المحلي". يذكر أن هذا التقرير كاشفٌ للوضع الراهن والمستقبلي للاقتصادات؛ إذ يعتمد على عدد كبير من القطاعات، مثل: الصناعة والتجارة والتجزئة والبنوك وغيرها، وهو أحد المؤشرات الهامة التي يتابعها المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء". وفي هذا السياق، نود أن نذكر أن المملكة حققت المرتبة الثانية عالميًا في المؤشر العام لـ "ثقة المستهلك" فضلًا عن "القدرات المالية الشخصية" و"ثقة المستهلك للاستثمار".

تستهدف السعودية الوصول إلى توازن مالي بحلول عام 2023م؛ لذا فلا عجب أن تعمل على تحفيز كافة قطاعاتها وأنشطتها الاقتصادية، وبالفعل فقد تخطت نسبة الإيرادات غير النفطية 30% في ميزانية الدولة، وعن البطالة فقد تراجعت معدلاتها بنسبة 11%، ولا زال الاقتصاد السعودي قادرًا على جذب استثمارات خارجية كبيرة حتى إنه في 2020م (وبالرغم من كورونا) استطاع جذب استثمارات يصل حجمها إلى 5.4 مليارات دولار. وتؤكد هذه الأرقام والنتائج صحة عزم السعودية على الوصول إلى التنمية المستدامة.

02 22 مليار ريال إجمالي أرباح سوق الأسهم السعودية بنهاية الخميس الفائت.

أنهت سوق الأسهم السعودية تعاملاتها الأسبوعية يوم الخميس 10 يونيو على ارتفاع؛ حيث وصلت مكاسبها إلى 27 مليار ريال، ومَرَدّ هذا إلى نمو سبعة عشر قطاعًا، تأتي الطاقة والبنوك على رأسها. جدير بالذكر أن قيم التداول ارتفعت بنسبة 29,86% أي ما يعادل (80.099 مليار ريال) وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم السعودية المدرجة 9,743 تريليونات ريال. وإذا ما قارنا تعاملات الخميس الفائت بتعاملات 6 مايو الماضي فإن السوق تكون مكاسبها أكبر من 100 مليار ريال خلال ستة أسابيع فقط؛ حيث بلغت القيمة السوقية بنهاية تعاملات 6 مايو 9,642 تريليونات ريال.

03 ارتفاع إنتاج الإمارات من النفط الخام خلال مايو بنسبة 4.4% مقارنة بأبريل السابق.



وفقًا لأحدث البيانات التي صدرت مؤخرًا عن (أوبك) فإن إنتاج الإمارات من النفط الخام قد ارتفع على أساس شهري بنسبة 4.4%، بما يعادل 3.45 ملايين برميل؛ حيث وصل إنتاجها في نهاية الشهر الماضي (مايو) إلى 81.84 مليون برميل أمّا عن إنتاجها في أبريل السابق فقد بلغ 78.39 مليون برميل.

أنتجت الإمارات من النفط الخام 2.640 مليون برميل يوميًا خلال مايو وعن إنتاج (أوبك) كَكُلٍ بدولها الثلاثة عشر، فقد بلغ 25.463 مليون برميل يوميًا مما يعني أن حصة الإمارات وحدها من إنتاج أوبك الإجمالي تقدر بـ 10.4%.

04 التجارة عبر السفن الخشبية في دبي بلغ حجمها 4.9 مليارات درهم مع نهاية 2020م.

طبقًا لتصريحات رئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة "سلطان أحمد بن سليم" فإن حجم التجارة عبر السفن الخشبية في دبي قُدِّر بـ 4.9 مليارات درهم؛ وذلك عبر مكتب الوكيل الملاحي للسفن الخشبية ومركز جمارك دبي. يذكر أن المكتب تعامل مع 11 ألف سفينة وقد أنجز خلال عام الجائحة أكثر من 91 ألف معاملة جمركية.

05 952,232 معاملة جمركية منجزة في مركز جمارك جبل علي الإماراتي خلال الشهور الأربعة الأولى من 2021م.

نمت المعاملات الجمركية في مركز جبل علي بنسبة 71%؛ إذ بلغ عددها خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري 952,232 معاملة مقابل 557,318 معاملة في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020م. يذكر أن قيمة البضائع في المعاملات المنجزة تقدر بـ 298.3 مليار درهم وعن كمياتها فقد وصلت إلى 38.84 مليون طن.

06 قطاع البنوك يمثل 57% من القيمة السوقية لبورصة الكويت.

ربح قطاع البنوك الكويتية منذ بداية يناير 2021م وحتى 9 يونيو الجاري ما يقارب 2.3 مليار دينار؛ مما حدا بالقيمة السوقية للقطاع أن تبلغ 21 مليار دينار وبذلك يكون قطاع البنوك قد استحوذ وحده على 57% من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت والتي تقدر قيمتها كَكُلٍّ بـ 36.73 مليار دينار. يذكر أن القيمة السوقية للقطاع بنهاية 2020م، قُدرت بـ 18.65 مليار دينار مما يعني ارتفاعًا بلغت نسبته 12%. ولا شك أن نمو قطاع البنوك عائدٌ بالأساس إلى ارتفاع سعر برميل النفط مع بداية العام الحالي وإعادة جريان الدم في شريان الحياة الاقتصادية وانحسار موجات (كوفيد 19).



07 انكماش واردات منطقة الشرق الأوسط بنسبة 13.5% خلال جائحة كورونا.

استنادًا إلى بيانات منظمة التجارة العالمية فإن واردات منطقة الشرق الأوسط قد تراجعت بنسبة 13.5% عما كانت عليه في العام السابق؛ حيث استوردت المنطقة بما قيمته 647.2 مليار دولار مقارنة بـ 747.9 مليار دولار لعام 2019م.

يذكر أن واردات دول مجلس التعاون الخليجي تمثل وحدها 69.2% من حجم هذه الواردات، أي ما يعادل 447.6 مليار دولار. وخلال الجائحة، كانت واردات الشرق الأوسط تشكّل 3.6% من إجمالي الواردات العالمية، والمقدرة بـ 17.8 تريليون دولار.

08 112,611,800 متر مكعب إجمالي إنتاج سلطنة عمان من المياه بنهاية مارس 2021م.

ارتفع إنتاج سلطنة عمان من المياه بنسبة 3.7% بنهاية مارس 2021م مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020م، وقد بلغ حجم إنتاج السلطنة من المياه 112,611,800 متر مكعب. جدير بالذكر أن مسقط سجلت ارتفاعًا في إنتاجها من المياه بنسبة 1.3%؛ ليصل حجم إنتاجها ككل إلى 48,754,400 متر مكعب. كما سجلت ظفار هي الأخرى ارتفاعًا بنسبة 0.4%؛ ليصبح إنتاجها 15,116,300 متر مكعب. وعن بقية محافظات السلطنة فقد قُدِّر إنتاجها بنحو 48,741,100 متر مكعب، بارتفاع بلغت نسبته 7.4% إذا ما قورنت الفترة بنهاية مارس 2020م.



9 7367.3 جيجا وات إجمالي إنتاج سلطنة عمان من الكهرباء في الساعة بنهاية مارس من العام الجاري 2021م.

بنهاية مارس 2021م، ارتفع إنتاج سلطنة عمان من الكهرباء بنسبة 12.4%؛ حيث بلغ إنتاجها 7367.3 جيجا وات مقابل 6556.2 جيجا وات/ ساعة في الفترة ذاتها من 2020م. وسجلت إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن محافظات شمال وجنوب الباطنة والظاهرة كانت هي أعلى المحافظات في ارتفاع نسبة الإنتاج، وقُدرت النسبة بـ 10.9%؛ وذلك لأن حجم إنتاجها ساوى 4569.6 جيجا وات/ ساعة مقابل 4122.3 جيجا وات/ساعة في الفترة ذاتها من 2020م. وعن محافظتيْ شمال وجنوب الشرقية فقد ارتفع إنتاجها بنسبة 21.3%؛ حيث بلغ إنتاج المحافظتين بنهاية مارس 2021م 1657.4 جيجا وات/ ساعة مقابل 1366.2 جيجا وات في الفترة نفسها من 2020م.

ارتفعت كذلك نسبة الإنتاج في محافظة ظفار إذا ما أخذنا في اعتبارنا محصلة الفترتين؛ حيث بلغ حجم الإنتاج 797.2 جيجا وات/ساعة مقابل 793.5 جيجا وات/ ساعة. وفي "الوسطى" زاد إنتاج الكهرباء بنسبة عالية جدًا تقارب 99%؛ حيث أنتجت 182.8 جيجا وات/ساعة مقابل 91.9 جيجا وات/ ساعة بنهاية مارس 2020م.

يذكر أن محافظتيْ: مسقط، ومسندم شهدتا انخفاضًا في الإنتاج، بنسبة 9.7% و0.3% على التوالي؛ وقد بلغ إنتاج مسقط 93.6 جيجا وات/ساعة مقارنة بـ 103.7 جيجا وات/ ساعة. ووصل حجم الإنتاج في مسندم إلى 66.7 جيجا وات/ساعة مقابل 66.9 جيجا وات/ساعة.

10 170.5 ألف حاوية يتم مناولتها في ميناء خليفة بن سلمان البحريني خلال خمسة أشهر.

كشفت البيانات الملاحية ارتفاع حجم مناولة الحاويات في ميناء خليفة بن سلمان البحريني بنسبة 5% وذلك منذ بداية العام الجاري؛ حيث قارب عدد الحاويات 170.5 ألف حاوية خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2021 م مقارنة بـ 162.5 ألف حاوية في الفترة ذاتها من العام المنصرم.

11 286 منشأة صناعية قطرية تستفيد من الإعفاءات الجمركية للصناعة الوطنية خلال عام 2020م.

بلغت قيمة الإعفاءات الجمركية للمصانع المحلية القطرية 400 مليون ريال خلال عام 2020، وقد استفادت 286 منشأة صناعية من حجم هذه الإعفاءات الكبيرة. ويعد القطاع الصناعي أحد دعائم رؤية 2030 القطرية، وهو القطاع الذي يعوّل عليه كثيرًا في تحقيق أهدافها. وقد نما حجم الاستثمارات الصناعية للمنشآت القائمة والمرخصة حتى بلغت قيمة هذه الاستثمارات 293266 مليون ريال قطري.